الذين كانوا قد تحولوا حتى ذلك الوقت الى قوة لا بأس بها في فلسطين ، وكان لهم ما ارادوا .

اقتراح الوكالة العربية

عاد العرب ، بعد افشال المجلس التشريعي ، الى سياستهم السابقة ، بعقد المؤتمرات واصدار البيانات وارسال الوفود . فقد عقد في يافا ، خلال ١٦ ــ ٢٠ حزيران ١٩٢٢ ، المؤتمر العربي الفلسطيني السادس ، الذي اتخذ في ختام اعماله ، ٢٧ قرارا(١٣٧) ، كان معظمها تكرارا لقرارات اتخذت في المؤتمرات السابقة ، ولم تنفذ . وقرر المؤتمر ايضا ارسال وفد الى لندن ، غير ان عدوى الرفض كانت قد انتقلت الى بريطانيا ، فرفضت حكومتها استقبال الوفد او مفاوضته ، واصدر رئيسه بيانا جديدا ، دعا فيه الى « انشاء حكومة نيابية وطنية في فلسطين »(١٣٨) . ولم تكن الحكومة البريطانية ، من ناحيتها ، مستعدة لاستقبال الوفد انذاك ، لأن وجوده في لندن ترافق مع عقد اتفاقية سلام في لوزان ، في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، مع تركيا ، جاءت مكملة لاتفاقية سيفر ، التي رفض اتاتورك المصادقة عليها ، فحصلت مكانها . وازيلت بذلك اخر العقبات القانونية الشكلية على طريق اقرار الانتداب على فلسطين : فسرى مفعوله ، بشكل قاطع ونهائي ، مع سريان مفعول الاتفاقية ، في ٢٩ ايلول من السنة نفسها . لذلك لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة لسماع الاحتجاجات على فرض نظام الانتداب على فلسطين او الطعن فيه ، من قبل العرب الفلسطينيين او غيرهم .

ولكن على الرغم من ذلك ، عادت الحكومة البريطانية فقدمت ، في اواخر سنة ١٩٢٣ اقتراحا جديدا للفلسطينيين ، يقضي بانشاء وكالة عربية ، « تشارك » في حكم فلسطين ، على غرار الوكالة اليهودية . ويبدو ان هذا الاقتراح جاء محاولة لوضع حد لحالة الأمن المضطربة في فلسطين ، وتحسين اوضاع البلد الاقتصادية ، مما يوفر على بريطانيا نفقات كثيرة(١٣٩) ، لم تكن قدرتها الاقتصادية انذاك تسمح لها بتحملها . ففي ١١ تشرين الأول ١٩٢٣ ، استدعى المندوب السامي عددا من الوجهاء العرب ، من مختلف انحاء فلسطين ، الى اجتماع عقد في دار الحكومة في القدس ، لابلاغهم تعليمات جديدة وصلته من وزير المستعمرات البريطاني . وخلال الاجتماع ، ابلغ المندوب السامي الزعماء العرب ان الحكومة البريطانية قد اتخذت قراراتها السياسية بشأن فلسطين ، استنادا الى وعد بلفور ، والتزامها المزدوج تجاه العرب واليهود ، وانها لا تنوي التراجع عن تلك السياسة(١٤٠) . ولكن الحكومة ترى ان الوضع في فلسطين غير مرض ، كما يتضح من تظلمات العرب العديدة ، خصوصا تلك المتعلقة منها بالوكالة اليهودية ، والتي يفهم منها ان وجود الوكالة قد يحمل السلطات على منح اليهود افضليات(١٤١) . ولاصلاح هذا الوضع ، تقترح الحكومة انشاء وكالة عربية ، تمنح المركز نفسه الذي تحتله الوكالة اليهودية ، على أن يعين اعضاؤها من قبل المندوب السامي ، ويكون لها حق ابداء الراي بشأن الهجرة ، اسوة بالوكالة اليهودية(١٤٢) ، على ان يتم ذلك بموافقة الجميع . ولهذا فوض المندوب السامي بأجراء الاتصالات مع العرب ، بينما يتصل وزير المستعمرات بقيادة المنظمة الصهيونية في لندن ، وعلى ان يعمل بهذا الترتيب، اذا تم ، حتى انتخاب مجلس تشريعي جديد(١٤٣) . وفي نهاية الاجتماع ، أعطي المجتمعون وقتا للتشاور بشأن ردهم ، فرفضوا ، على لسان رئيس اللجنة التنفيذية الفلسطينية موسى كاظم الحسيني ، القبول بالاقتراح .